عن آفاق تبني المقاربات الكمية والكيفية وتوليفها في بحوث الاتصال في الجزائر.

بوزير عبد اللطيف.
كلية علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر3

إسماعيل بن دبيلي
كلية علوم الإعلام والاتصال
جامعة الجزائر3

ملخص

إن هاجس التعرض لهذا الموضوع هو محاولة تقديم قراءة نقدية في نوعية المقاربات المعتمدة في بحوث الإعلام والاتصال بالجزائر؛ وهذا من أجل إثارة النقاش الجاد والعملي حول ضرورة تفعيل الانتقال إلى مرحلة التفكير العلمي المعمق حول الإشكاليات التي تطرحها علوم الإعلام الاتصال، خاصة تلك التي أفرزتها التكنولوجيات الاتصالية الجديدة.

وعليه، نهدف من خلال هذه المداخلة إلى تسليط الضوء على طبيعة العجز الموجود في الإمساك بالظواهر المترتبة عن وسائل الإعلام الجماهيرية، في بيئة تلح على ضرورة تطوير التكوين الإعلامي في الجزائر إنْ نظرياً أو منهجياً إذ أن وتيرة التطور الزمني لوسائل الإعلام في هذه البيئات (البلدان الانتقالية) مقارنة بالبيئات الغربية التي نشأت بها هذه الوسائل وتطورت عبر سياق زمني كرونولوجي ومعروف بالنسبة للدارسين والمتخصصين في مجال الاتصال الجماهيري؛ كانت "متكسرة" وغير متتابعة، وهو ما يدفعنا للتفكير أكثر في طبيعة وإمكانية رصد تلك التطورات في ضوء المقاربات الكمية في الزمن الحقيقي لظهورها ومتابعة تغيراتها، وضرورة تدارك العجز في دراسة وتحليل الظواهر الاتصالية، عن طريق تغيير النظرة نحو طريقة البحث بتوظيف المقاربة الكيفية إلى جانب المقاربة الكمية لمد

جسر تكاملي – بالتوليف بينهما- ، يسد نقائص كل منهج، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات السياقية لمجتمعنا وواقعنا المعاش.

Abstract- *The obsession behind exposure this issue is to provide a critical reading to the quality of the approaches adopted in Research of information and communication in Algeria; and this in order to generate serious and practical debate about the necessity of activating the transition to in-depth scientific thinking about the problems posed by the informations and communication Sciences, especially those created by the New communication technologies. Therefore, we aim through this intervention to shed light on the nature of the theoretical and methodological deficits existing in our analysis of communication phenomena, and the need to redress it by changing the perception about research method by employing both quantitative and qualitative approaches, this by taking into account the contextual specificities of our society and social reality.*

مقدمة

إن العائق الذي يلف بعقدة في طريقة تفكيرنا حول ظواهر الاتصال ومشكلاته؛ يمكن أن نطلق عليه "***الخوف من مسائلة المنهج***"، إذ أن توظيف ترسانة منهجية معينة في البحوث الاجتماعية وعلى الخصوص بحوث الاتصال، تجعلنا مُؤطَّرين بها وبأدواتها، فنبقى نتحرك في الإطار الذي ترسمه لنا، سواء كان عاماً أم خاصاً، فنصبح هنا أمام التعود على تقاليد بحثية تصبح روتينية ومستهلكة، دون تمحيص لنتائج ومخرجات وأيديولوجية البحث العلمي وأهدافه، لتقديم قيمة مضافة له؛ وهو ما يسميه الفيلسوف Gaston Bachelard، بالعائق الإبستيمولوجي الذي شكّل منذ ستينات القرن الماضي نقاشات علمية حادة بين أصحاب المناهج المختلفة.

من هذا المنطلق، فإن تبني منهجاً من المناهج العلمية المعروفة (المنهج الكمي/المنهج الكيفي) في البحوث الاجتماعية على حساب منهج آخر،

وليس من منطلق المتطلبات الموضوعية والعلمية لطبيعة الدراسة، يعد عائقاً في حد ذاته على اعتبار أن الظواهر الكمية مهما كانت دقة قياساتها إلا أنها تبقى محتفظة ببعدها الكيفي، وأن الظواهر الكيفية مهما كانت دقة معطياتها النوعية إلا أنها لا تسلم من بعدها الكمي.

من هذه الزاوية، يبدوا أن أطروحة الاستنباط لا تناقض أطروحة الاستقراء والعكس صحيح، وعليه فإن تبني إحدى المناهج العلمية يعود إلى طبيعة الأهداف التي يسعى إليها البحث وإمكانات الإنجاز والمواد المتوفرة، وأيضا إلى خلفيته الأيديولوجية، التي تحدد مسار التكميم أو الاتجاه نحو الغايات الكيفية أو التوليف بينهما.

وفي هذا السياق، فإن تبني المناهج المنتجة للمعرفة بشكل مدروس وموضوعي - دون الخضوع للاعتبارات الذاتية التي يمكنها التأثير في تحمل البحث مخرجات قد تكون غير ذات قيمة علمية، ولا تضيف إلى المعرفة شيئا إلا مجرد انطباعات وتخمينات عامة- ، وفتح نقاش حول إمكانية تقديمها لقيمة مضافة؛ يمكنها إيجاد مخرج للحتميات، والاتجاه نحو مرحلة جديدة تتسم بالتوظيف المتبادل والمتوازي للمناهج الكمية والكيفية للاستفادة من قدرات وقوة الأدوات المستخدمة في كل منهما، وتجنب النظرة الإقصائية، التي تكون عائقاً في الوصول إلى بناء حقائق علمية دقيقة ومتكاملة حول الواقع الاجتماعي المعاش.

وضمن هذا المنظور، فإن واقع البحوث والدراسات في سياقنا الاجتماعي حسب ما يشير إليه العديد من الباحثين لازالت تعتمد على المقاربات الإمبريقية في دراسة الظواهر الاجتماعية دون إشراك المقاربات الكيفية، حيث أن معاهد التكوين رسمت لنفسها إطاراً إمبريقياً يصعُب على الباحثين أو الطلبة الخروج عنه أو زعزعته.

ولهذا، فقد عاشت بحوث الاتصال في الجزائر منذ نشأتها على مدار الخمسة عقود الماضية، هذا الإشكال المنهجي المشار إليه، من خلال التورط في استخدام المقاربات الإمبريقية إلى حد ما، وبالمقابل إغفال أبعادها الكيفية بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى التعصب للأولى على حساب الثانية.

وعليه، تأتي هذه المساهمة لمعالجة هذا الإشكال المتعلق بسيرورة التكوين الإعلامي والبحث في الاتصال، من خلال تقديم رؤية نقدية لواقع بحوث الاتصال في الجزائر، وإثارة نقاش علمي بنَّاء، يسهم في إعادة مراجعة المنطلقات النظرية والمنهجية في بحوث علوم الإعلام والاتصال في الجزائر، خصوصاً وأن هذه الأخيرة أصبحت – حسب اعتقادنا- ، في حاجة ماسة أكثر من أي وقت مضى لإعادة النظر في طرق ومناهج البحث في الاتصال، نظراً لتعقد الظاهرة الاتصالية من جهة، ومن جهة أخرى تطورها في سياق بيئة تكنو- إجتماعية، تتطلب التفكير من جديد في فعالية المناهج المستخدمة واستدعاء المناهج الأخرى (الكيفية)، التي ظلت مُغيَّبَة في سيرورة هذه البحوث على مدار نصف قرن من الزمن.

ونهدف من خلال ذلك، إلى تسليط الضوء على طبيعة العجز الموجود في الإمساك بالظواهر المترتبة عن وسائل الإعلام الجماهيرية في بيئة تلح على ضرورة تطوير التكوين الإعلامي في الجزائر إنْ نظرياً أو منهجياً، إذ أن وتيرة التطور الزمني لوسائل الإعلام في هذه البيئات مقارنة بالبيئات الغربية التي نشأت بها هذه الوسائل وتطورت عبر سياق زمني كرونولوجي ومعروف بالنسبة للدارسين والمتخصصين في مجال الاتصال الجماهيري؛ كانت "متكسرة" وغير متتابعة وهو ما يدفعنا للتفكير أكثر في طبيعة وإمكانية رصد تلك التطورات في ضوء المقاربات الكمية في الزمن الحقيقي لظهورها ومتابعة سيرورة تغيراتها في باقي مراحل التطور اللاَّحِقة، وضرورة تدارك العجز في دراسة وتحليل الظواهر الاتصالية، عن طريق تغيير النظرة نحو طريقة البحث بتوظيف المقاربة الكيفية إلى جانب المقاربة الكمية لمد جسر تكاملي –بالتوليف بينهما- ، يسد نقائص كل منهج، مع الأخذ في الاعتبار الخصوصيات السِّيَاقِية لمجتمعنا وواقعنا المعاش.

المقاربات الكمية والكيفية، حدود التلاقي أم الانفصال

إن نظرتنا للقضايا الاجتماعية الموجودة حولنا، وسبل دراستنا واستكشافنا لعناصرها ومكوناتها، تقتضي منا التحلي بمنطق علمي يرى بعدم التسليم

النهائي بما تُوصِلُنا إليه المناهج البحثية المتبعة في ذلك، وإخضاع كل النتائج والنظريات محل الدحض والمسائلة، أو كما يعتقد به بعض الباحثين وهو ما يعرف بمبدأ أو معيار تقصي الأخطاء falsification Test* في هذه النتائج والنظريات، أي إحالتها إلى الاختبار وعدم التسليم بثباتها المطلق.

وعليه فإن مسائلة المنهج العلمي حسب أوليه Ouellet, 1981، ينبغي أن تكون وفق **مدخلٍ نسقيٍ**؛ أي أنه يَعتبر جميع عناصره كُلاً متوافقا أي يتوقف بعضها على بعض، ويحدد أوليه في هذا السياق العناصر الأساسية للمنهج العلمي في ثلاثة أشياء وهي الاستقراء، الفرضية، والاستنباط، وتشكل هذه العناصر حسبه عملية ذهاب ين الاقتراحات والوقائع، أو بمعنى آخر حواراً بين النظرية والواقع.[2]

ويشير موريس أنجرس من جهته، إلى صعوبة الفصل الدقيق بين الاتجاهين الإبستيمولوجيين، الاستقراء والاستنباط؛ لأنه يمكن أن تتدخل محاولات التفسير الناتجة عن الاستدلالات السابقة، والعكس، ففي الوقت الذي نعتقد فيه أننا بصدد الاستنباط، يمكن أن ينشأ الاستدلال الذي أقمناه دون أن يكون لدينا أية شك في الملاحظات التي قمنا بها سابقا.[3]

كما يشير أنجرس أيضاً، بأننا في الواقع أمام حركتين تبدوان وكأنهما في علاقة مستمرة، وتقومان بأدوار متكاملة وأساسية في الممارسة العلمية، فالباحث قد يشتغل أساساً في إطار استنباطي، أو في إطار نظرية قائمة، لكنَّ ملاحظة الظواهر تقتضي إعادة النظر باستمرار في بعض عناصر هذه النظرية[4]

ومن هذه الزاوية، يعتقد Carl POPER، بأننا نستطيع تفنيد قضية عامة انطلاقاً من قضايا خاصة، بواسطة استتباعات استنتاجية بحتة، إذ يعتبر Poper، القول بوجود انفصال بين القضايا الواقعية العامة والخاصة، وعدم وجود تناظر بينهما أي بين قابلية التفنيد وقابلية التحقق، أي عدم إمكان اشتقاق القضايا العامة من القضايا الخاصة، والمرتبطة بالشكل المنطقي

للقضايا العامة*؛ لا يتم لأنه يمكن للقضايا الخاصة أن تفند القضايا العامة، أي الانطلاق من القضايا الخاصة إلى القضايا العامة.[5]

من هذا المنظور، فإن الظواهر الاجتماعية ومهما كانت دقة القياسات التي تعطيها إياها المناهج الكمية وأدواتها المستعملة في قياسها، إلا أنها ستبقى محتفظة ببعدها الكيفي[6]، فعندما نتحدث على سبيل المثال في مجال علوم الإعلام والاتصال والظواهر الاتصالية، عن استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال التفاعلية من قبل الشباب واغترابهم النفسي والاجتماعي، أو موضوع التكنولوجيا والقيم والهوية، هي كلها ظواهر لها قياسات تكميميَّة حسابية - قابليتها للقياس- ، لكن المصطلحات المستعملة هي من طبيعة كيفية وتعود إلى حقائق إنسانية اجتماعية لا تستجيب أبداً للقياسات الكمية التي تم تحضيرها لذلك، فالقيم والهوية والاغتراب تشير أصلا إلى تقدير الواقع، ويبقى الحساب ليس أكثر من مجرد تكميم.

وحقيقة الأمر أن هاذين المنهجين مكمِّلان لبعضهما، إذ أن كُلاًّ منهما ينظر إلى الظواهر الاجتماعية من زاوية مختلفة. وقد يتبادر إلى الذهن من الوهلة الأولى سؤال يتعلق بكيفية أو مدى إمكانية دمج هاذين المنهجين، ويمثل التعدد حسب العديد من الطُّرُوحات، الوسيلة الوحيدة للجمع بين هاذين المنهجين في دراسة واحدة، إذ بإمكان الباحث أن يستخدم المنهجين الكمي والكيفي في دراسة الظاهرة نفسها، مستخدما التعدد المنهجي.[7]

ولأن، خصوصية الإشكاليات التي تطرحها علوم الإعلام والاتصال، والتي تسمح بتفسير التطورات المعقدة للاتصال تفرض على كل باحث في هذا الميدان اللجوء إلى أدوات/مناهج متعددة، مستخدمة عامة في تخصصات أخرى، وهو ما يجعل تعددية المناهج التي نستمدها من تخصصات أخرى، أمراً تفرضه الحاجة إلى فهم الظاهرة الاتصالية.[8]

وعليه، فإن العديد من الاتجاهات البحثية، تؤكد على أنه لا يمكن معالجتها انطلاقاً من مقاربة واحدة أو منهج بعينه صالح لكل الإشكاليات، والموضوعات. وأن التوجه نحو مناهج متعددة ومتنوعة، هو

الكفيل بتقديم إجابات نظرية ومنهجية وحتى اجتماعية، لكل التحديات التي تطرحها الظاهرة الاتصالية والإعلامية في القرن الواحد والعشرين.[9]

وعلى أية حال، فإن الخيارات المنهجية لأي فرع علمي، هي التي تحدِّدُ درجته العلمية، من حيث الدقة والثبات كما أنها تعد السند الرئيسي لأيِّ مَأْسَسةٍ معرفية وإبستيمولوجية. لذلك فإن الحديث عن فهم الظواهر الاتصالية فهماً شاملاً، يتطلب احتواء جميع المناهج العلمية من أجل الإمساك بكل أبعاد الظاهرة الاتصالية، كمية كانت أم كيفية، وعليه فلكي نخرج من دائرة تحيز أي زاوية نظر منهجية - حسب ما يعيبه أصحاب كل منهج على الآخرين- ، فلابد من تقبل ما تقترحه علينا أدوات المناهج الأخرى، والتحلي بالروح العلمية والموضوعية، من أجل الاستبصار بضرورة وجود جوانب في الظاهرة، مهما كانت الطريقة العلمية المنهجية التي نتبعها في دراسة هذه الظواهر الاجتماعية والاتصالية، قد تغيب عنا بعض أبعادها ويتعذر علينا إحتوائها بطريقة منهجية واحدة، خصوصاً وأن الإشكاليات الراهنة التي تطرحها علوم الإعلام والاتصال، قد نسجت فضاء اجتماعي تفاعلي مركب يتسم بتعقد طابعه السوسيو- تقني الثقافي.

عن تناول بحوث الاتصال في السياق الجزائري

تجدر الإشارة في المستهل، إلى أن الانشغال بظواهر الاتصال ووضعها على محك البحوث والدراسات سواءً الإمبريقية منها أم الكيفية، قد فرضته الظروف التكنولوجية التي أفرزت وعلى مدار قرابة قرن من الزمن جملة من الوسائل الاتصالية، مما استدعى الأمر لإثارة نقاشات حولها، ومحاولة إيجاد تفسيرات لسيرورة عملها وسبل تغلغلها ضمن أنساق الأنظمة الاجتماعية والثقافية المختلفة. وعلى الرغم من أن علوم الإعلام والاتصال لم تنشأ كعلوم ذات مرجعية مستقلة بذاتها، إلا أن الإشكاليات التي تطرحها عجل بإقحامها داخل أطر المؤسسات الجامعية.

وفي ظل هذه الظروف، المشار إليها، ظهرت علوم الإعلام والاتصال كفرع علمي مستقل في المعاهد والجامعات الجزائرية، منذ نصف قرن من

الزمن (1964). وعلى الرغم من طول هذه الفترة المعتبرة لميلاد علوم الإعلام والاتصال في الجزائر، إلا أنها - حسب العديد من الباحثين الجزائريين- ، مازالت إلى يوم هذا تتخبط في إشكاليات معرفية ومنهجية، حيث يُقر البعض بغياب تام لنقاش أصيل حول ضرورة إعادة النظر في هذه المسائل الحيوية، لإرساء تراكم نظري ومعرفي **مؤَسَّس** معرفياً وإبستمولوجياً. وظلت حسبهم بحوث الاتصال حبيسة التناول الذي لا يسعه إلا الدوران حول عموميات، والذي يسميه البعض "محاولاتي" l'essayisme.

ويرجع البعض ذلك، إلى عدم وجود رؤية واعية بالاهتمام العلمي المؤسَّس، والمبني على إرادة وأيديولوجية تكون مرتبطة بمتطلبات النهوض بمجتمع بأكمله مرَّ على مراحل تاريخية عصيبة، من حيث عدم استقرار البنيات الاجتماعية والفكرية والأيديولوجية، مما حال دون تسطير مشروع تنظيري متوافق لواقع الاتصال وظواهره المختلفة - خصوصاً في ظل إزدياد الضرورة الملحَّة لذلك بعد اجتياح التكنولوجيا التفاعلية ووسائطها لكل مناحي الحياة الاجتماعية- ؛ تنطلق به بحوث جادة لفهم إشكاليات الاتصال، تكون واعية بأدواتها الداخلية والخارجية ومخرجاتها العلمية، ومتجاوزة بذلك الآراء والرؤى الشخصية والمتقوقعة حول ما يطلق عليه البعض بعموميات أو عامِيَّات (مجرد تخمينات).

وهذا الإشكال المشار إليه، رجحه بعض الباحثين أنه لا زال يقف عائقاً أمام تفعيل الانتقال من التدريب على فكرة **التفكير بالمنهج*** - هذا إن كانت هذه البحوث تعتمد على مناهج ثابتة ورصينة- إلى التدريب على فكرة **التفكير في المنهج**، في إطار الأدوات التكنولوجية المتحولة والفضاءات والسياقات الاجتماعية الجماعية والفردية والمؤسساتية والديناميكية، التي أنتجتها.[10]

إن تراكم البحوث والدراسات الاتصالية بالجزائر على مدار الخمسة عقود الماضية، لم يتشكل في إطار الاتفاق على قاعدة تكون الحد الأدنى للمراجع النظرية والمفاهيمية، أو البراديغمية، وعليه فإن هاته البحوث لم تعرف المأْسَسَة المعرفية** ولا الاجتماعية واكتفت برصد تطوراتها نظرياً

ومنهجياً، من دون أن يكون لهذا التطور حقيقة في الواقع العلمي والاجتماعي، وهو ما جعلها تتعاطى إما مع إشكاليات نظرية بعيدة كل البعد عن الواقع المعيش أو تفسير هذا الواقع بأدوات بعيدة كل البعد عن الدقة العلمية والصرامة المنهجية، التي توفرها المناهج العلمية المختلفة.1[1]

وفي هذا السياق، وانطلاقا مما قدمه نصر الدين لعياضي في الدراسة التَّقييمية للرسائل الجامعية في تسعينيات القرن الماضي بقسم علوم الإعلام والاتصال بالجزائر، إذ استنتج أن أغلب المذكرات، تدخل في تخصص سوسيولوجية الإعلام، ثم تليها البحوث التي تدرس القضايا السياسية في الإعلام، بينما لاحظ مدى قلة المواضيع الإعلامية التي تدرس الأنواع الصحفية في وسائل الإعلام وعلاقة وسائل الإعلام بالمجتمع والثقافة وتعود الأسباب الكامنة وراء هذه التوجهات حسبه إلى طبيعة التكوين الذي يتلقاه الطالب، والمتأثر إلى حد بعيد بالمواد السياسية نتيجة الإدماج بين العلوم السياسية وعلوم الإعلام والاتصال في مرحلة سابقة[12]

أما من حيث المناهج المستخدمة في هذه البحوث فقد لاحظ الباحث سيادة المنهج التاريخي، إلى جانب انتشار المنهج الوصفي، وأيضا الاعتماد على تقنية تحليل المضمون، وأكد أن نقائص البحث في علوم الإعلام بشكل عام ما هي إلا جزء من المشاكل التي تتخبط فيها العلوم الاجتماعية ككل في الجامعة الجزائرية، إذ يعاني البحث في الإعلام بسبب انفصاله أحيانا عن محيطه، وكذا عدم وضوح الطلب الاجتماعي عليه، وهو ما يفسر حتمية النتائج المترتبة عن وجود هوة بين الجامعة والمجتمع.13[1]

وعلى صعيد آخر كتب الأستاذ رضوان بوجمعة عن إشكالية الأبحاث الإعلامية والاتصالية بالجامعة الجزائرية والتي تعاني حسبه من غياب التراكم العلمي والمعرفي اللاَّزم، كما تحدث عن التوجه الصِّرَاعي الذي ارتبط بالاختيارات السياسية التي فرضت على الجامعة، إلى جانب ظروف البحث ومتطلباته، وطبيعة المناهج المستخدمة ومشاكل الباحثين، والكثير من الصعوبات الإبستيمولوجية التي تواجهها الكثير من العلوم الاجتماعية في بلادنا. [14]

هذا وفي المقابل فقد افترض علي قسايسية، بأن ربع قرن من الزمن يكون كافيا لتقييم وتثمين التجربة الذاتية واستخلاص النتائج ووضع مشروع توافقي، واضح، وذلك عن طريق تقليص الفجوة بين النوايا المعلنة وتطور اتجاهات الواقع المعاش، ومن جهة تبني السلطات العمومية لموقف إيجابي اتجاه البحث العلمي وكذلك نظرة المجتمع ككل لقدرات البحث العلمي والفكر والثقافة.

وفي دراسة نظرية له، تناول قسايسية، 2007، وضعية بحوث الإعلام والاتصال في السياق الجزائري في العشرية الممتدة من 1995 إلى 2006، وبخاصة دراسات الجمهور باعتباره الطرف الأصيل في العملية الاتصالية السبب والغاية والنتيجة المتمخضة عنها، إذ قدم رؤية تقييمية ونقدية تناولت وهدفت التعرف على حجم ومحاور الدراسات الإعلامية عامة والمنجزة في الفترة المذكورة، والتي يعتقد بشأنها بأنها البداية الفعلية للفترة الانتقالية للدراسات الإعلامية بالجزائر. إذ أشار إلى وجود أكثر من 144 رسالة جامعية منجزة من درجة ما بعد التدرج بقسم علوم الإعلام والاتصال، منها 122 رسالة ماجستير و22 أطروحة دكتوراه دولة، تغطي مختلف المواضيع المتعلقة بمختلف جوانب العملية الاتصالية والإعلامية، مع وجود عدد من الرسائل المنجزة من قبل باحثين وأكاديميين إعلاميين جزائريين في جامعات أجنبية 17 منها باللغة العربية و25 باللغتين الفرنسية والإنجليزية في الفترة السابقة لـ 1995.[15]

وخلص من خلال الجرد الشامل للدراسات المشكلة لمجتمع البحث وترتيبها ترتيبا تاريخيا وحسب الدرجة الأكاديمية وتوزيعها على محاور اهتمام الدراسات الإعلامية الجماهيرية التي تتضمن عناصر العملية الاتصالية المتعارف عليها؛ إلى أن الدراسات الإعلامية في الجزائر قد واكبت في هذه الفترة، التوجهات العامة في الدراسات الإعلامية في بداياتها الأولية في المجتمعات الغربية في الثلاثينيات والأربعينيات من القرن الماضي، حيث كان اتجاهها نحو فعالية وسائل الإعلام في إحداث الأثر المرغوب فيه من قبل القائم بالاتصال في جمهور المتعرضين كَكُتَلٍ سلبيةٍ أي ما يرتبط بمقترب التأثير.[16]

كما أن الشيء الملاحظ في تلك الدراسات، هو أنه على الرغم من انتمائها وإنجازها لحساب علوم الإعلام والاتصال عامة، غير أنها تهتم في الغالب بالجانب الإعلامي ونادراً ما تتناول الاتصال عامة والاتصال الشخصي والمؤسساتي بصفة خاصة، باستثناء بعض الأطروحات المتعلقة بالاتصال السياسي والاجتماعي والاتصال غير اللفظي.

كما أنه أرجع هذه الوضعية إلى غياب جهة أو هيئة أو سلطة علمية أكاديمية، تشرف على إعداد وتبويب وتصنيف لوائح المواضيع المبحوثة، وتنسق بين الباحثين في نفس الاختصاص وبينهم وبين نظرائهم من تخصصات مختلفة، أو إرجاع ذلك إلى غياب تقاليد الدراسات النقدية حول ما ينجز.[17]

ونظراً لهذه الإشكالات المسلطة على بحوث الإعلام والاتصال في الجزائر، يرصد عزيز لعبان من جهة أخرى مدى ملائمة البحث الإعلامي في الجامعة الجزائرية مع تطور الظاهرة الإعلامية والاتصالية في المجتمع، ونتعرض في هذا البحث إلى أهم النقاط الأساسية التي أثارها، حيث يرى أن:[18]

- سيرورة المأسسة الاجتماعية لعلوم الإعلام والاتصال سَبَقَ وَفَاقَ سرعة المأْسَسَة المعرفية التي مازالت غائبة إذ إن تخصص الإعلام والاتصال يعاني من نقص أو غياب تراكم معرفي يفسر الظاهرة الاتصالية في المجتمع رغم القرار الإداري لإنشاء تخصص أكاديمي جامعي كان سنة 1964. وعلى سبيل المقارنة هي السنة التي عرفت إنشاء المركز من أجل الدراسات الثقافية المعاصرة في بريطانيا الذي ترعرع خارج الإطار الأكاديمي. إلا لأن المأْسَسَة المعرفية فيما بعد فرضت المأسسة الاجتماعية.

- إن بناء تاريخ أي تخصص علمي يقوم على ثلاث عناصر أساسية، ويكون التاريخ بناءً على أحد هذه العناصر أو الثلاثة مجتمعة، وهي تاريخ الأفكار، أو تاريخ الفكر، أو تاريخ النظريات العلمية. تحيل الأولى إلى مجموعة من الإنتاجات الفكرية التي يبنيها فاعلين بصفة فردية أو جماعية يتم بثها من خلال قنوات مختلفة ومتنوعة، أما الثانية فهي عملية رصد النقاشات التي تكون في فترة زمنية ما، بين مفكرين حول قضية ما ويتم

هذا النقاش عن طريق كتابات ومقالات وكتب، ولا يشارك في هذا النقاش إلا من كان يملك الأهلية لذلك. في حين يهتم العنصر الثالث بالنظريات العلمية أو المعرفة التي تحظى بالاعتراف من طرف المؤسسات الأكاديمية التي تملك الشرعية.

وعلى ضوء هذه العناصر، يرى لعبان أنه إذا حاولنا ولو بصفة عرضية التأريخ لتخصص الإعلام والاتصال بالجزائر، نجد أنه يفتقد إلى الشرعيات الثلاثة. فمن زاوية الأفكار لا نكاد نرصد فكرة مفسرة لوضعية اتصالية ما، أما من حيث الفكر يصعب التقاط لقطة من نقاش ولو عن بعد لمفكرين (إن وجدوا) داخل الفضاء العام في المجتمع أو في الفضاء الجامعي. أما ما تعلق بالنظريات، فإن استهلاك النظريات العامة في علوم الإعلام والاتصال يتم غالباً في حدود العموميات، وغالباً ما يتم رصد التطور الكرونولوجي، الذي بدوره يتوقف عند تاريخ ظهور النظرية والنتائج المتوصل إليها دون الاهتمام بالسيرورات المفسِّرة للظواهر المعالجة.[19]

آفاق تبني المقاربات الكمية والكيفية وتوليفها في بحوث الإعلام والاتصال بالجزائر

إن الهاجس وراء تطور أي تخصص علمي، والسعي لتحقيق التراكم المعرفي والنظري للظواهر والإشكاليات التي يتناولها، يتركز أساساً على فعالية المنطلقات والأسس النظرية والمنهجية، التي تسير وتوجه البحوث نحو الوصول إلى مخرجات ونتائج تكون ذات صرامة وقيمة علمية، يمكنها النفع في التخطيط والتنبؤ والتحكم في الظواهر الاجتماعية والاتصالية على وجه التحديد.

وعليه، يقتضي الأمر إرساء مناهج قوية تمثل مركز ثقل لإنتاج معرفة علمية متينة تغطي الفراغات والفجوات الموجودة في العلوم الاجتماعية عامة وعلوم الإعلام والاتصال خاصة، لأن قيمة أي معرفة علمية وتراكمها في أي مجال تتوقف على متانة المناهج والأدوات المنهجية المستخدمة فيها، وأيضا زاوية الحاجة لاستخدامها ومدى مردوديتها وكفاءتها العلمية

والموضوعية في الوصول إلى مخرجات دقيقة، أو ذات حدٍ أدنى لفهم وتفسير ظواهر الإعلام والاتصال خصوصاً في ظل المتغيرات الراهنة للعملية الإعلامية والاتصالية وعلاقتها بالنسيج الاجتماعي.

ولهذا، فإن المساهمة في بناء قاعدة إنتاجية للمعرفة أو للمأسسة المعرفية في علوم الإعلام والاتصال يحيلنا إلى إقتراح المتغيرات الأساسية الأتية؛

- الحصول على معرفة وتراكم علمي في علوم الإعلام والاتصال من خلال مسائلة المنهج (من خلال عدم الجمود والانغلاق على منهج واحد).

- تبني رؤية مشتركة تتبني على محورة خط البحوث الاعلامية والاتصالية (عن طريق تحديد الفائدة التي ترجى من مخرجات تلك البحوث).

- توفير الهياكل البحثية والفضاءات العلمية المتحررة من العوائق الإدارية والايديولوجية، التي تحتضن بحوث الاعلام والاتصال، مع توفر الكوادر البشرية والمادية الكفيلة بإجراء هذه البحوث والدراسات.

وعلى ضوء هذه المتغيرات، يمكن القول بأن التكوين والنضج العلمي للباحثين والمؤطِّرين، وكذا الثراء والتمحيص المعرفي والعلمي للبرامج الدراسية والتكوينية في علوم الإعلام والاتصال، والقائم على وعي القائمين والمخططين والفاعلين في تنظيم وتسيير مراكز البحث والمؤسسات الجامعية، وعلاقتهم بالجهات الوصية على البحث العلمي أو السلطات التابعة لها، ورؤيتها الواقعية والموضوعية والبراغماتية نحو ما يمكن أن تقدمه لها مخرجاتها يتطلب، الشجاعة في تجاوز الخوف من البحث عن مناهج محيَّنة إن لم نقل إمكانية أن تكون جديدة وسياقية طينية*، من أجل القدرة على دراسة وتحليل الظواهر الإعلامية والاتصالية في بنيتنا الاجتماعية التي لا نعرف عنها أي شيء إلا مجرد تطورات تقنية أو إحصائيات رقمية، أدت إلى مأسسةٍ إجتماعية دون مأسسةٍ معرفية.

ومن أجل ذلك، يقتضي الأمر امتلاك إستراتيجية بحثية تسمح لنا بتحديد التوجهات النظرية والخيارات المنهجية والأولويات البحثية، والتي

على أساسها نتمكن من ربط البحوث ببعضها البعض، للتوصل إلى تفسيرات علمية للظواهر الإعلامية والاتصالية التي تحيط بنا.[20]

في هذا السياق، فإن الكلام عن الوعي بإمكانية أو ضرورة التوليف بين المناهج والأدوات البحثية الكمية والكيفية في دراسة الظواهر الاعلامية والاتصالية بالجزائر، تقتضي منا معرفة ما توصلنا إليه من رصيد معرفي وابستيمولوجي في هذا المجال، لأن هذه الخطوة تعتبر جد هامة للحسم في إعطاء إشارة الانطلاق، لتكوين فرق من الباحثين لهم عدتهم المعرفية والإبستيمولوجية والمنهجية، للمضي قدما لوضع الأسس النظرية والمنهجية لعلوم الإعلام والاتصال في بيئتنا الاجتماعية، وتطوير زوايا النظر إلى طبيعة البحوث والدراسات، من أجل إنتاج معارفه سياقية تعكس واقعنا المعاش.

خلاصة

وعلى أية حال، فإن هناك حاجة ماسة لتفعيل النقاش العلمي الجاد حول المنهج في علوم الإعلام والاتصال بالجزائر وإقامة ملتقيات مكثفة حول ذلك من أجل تبادل التجارب والارتقاء بالطموحات العلمية المنتجة للمعرفة، ومحاولة تجاوز الباحثين في علوم الإعلام والاتصال الرؤية الخطية نحو المناهج التي يستخدمها ويعتمدها الباحثون في الأطر البحثية التي تفرزها ظواهر الاتصال، خصوصاً مع التطورات الحاصلة في نمط العملية الاتصالية وتقنياتها وذلك من خلال رفع درجة الوعي بأهمية رصد واقع الظواهر الاتصالية والإعلامية كظواهر اجتماعية ديناميكية في طور البناء والتشكيل يستدعي الأمر دراستها وتحليلها، عن طريق مقاربات ومناهج بحثية متعددة تمكننا من فهم هذه الظواهر كمياً وكيفياً، وهو ما يسهم في تدفق العديد من البحوث والدارسات النوعية التي يُبنى على أساسها التراكم النظري لعلوم الاعلام والاتصال في الجزائر، - والذي لا يزال حسب العديد من الباحثين الجزائريين مغيب تماماً رغم مرور نصف قرن للمأسسة الاجتماعية لعلوم الاعلام والاتصال بالجزائر- ، ويكون

بذلك قاعدة نظرية ومنهجية صلبة يعْتدُها الجميع ويكون أيضاً هذا بمثابة قاعدة للبيانات للأجيال القادمة.

الهوامش والإيحالات:

* يستخدم Carl POPER هذا المعيار؛ وهو مبدأ لتقصي الأخطاء الموجودة في النظريات أي مواجهتها وعرضها الدائم للتفنيد والدحض، وعدم التسليم بوجود حقائق مطلقة في الوجود، أي أن التفسيرات التي تقترحها النظريات العلمية يحتمل أن تظل محل اختبار دائم على محك الواقع والأحداث

[2] آلان لارامي، برنار لافالي، البحث في الاتصال، عناصر منهجية، ترجمة فضيل دليو وآخرون، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، 2009، ص: 53.
[3] موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الطبعة الثانية، دار القصبة، 2006، ص:50.

[4] المرجع نفسه، ص: 52.
[*] أنظر كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة ، ص: 76.
[5] كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، لبنان، ص:79.
[5] موريس أنجرس، مرجع سابق، ص: 51.

[6] حسني عوض، التعدد المنهجي في العلوم الاجتماعية، اتجاه حديث في البحث العلمي، مجلة ينابيع، العدد الثالث، ص:77.
[7] عزيز لعبان، عن فكرة التناول المتعدد التخصصات في علوم الإعلام والاتصال، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 22، جامعة الجزائر3، 2014، ص: 53.
[8] المرجع نفسه، ص: 55.
9* هذا المصطلح تناوله الأستاذ نصر الدين لعياضي، 2009؛ والذي يشير به إلى "التفكير من خلال المنهج" الذي اعتادت عليه البحوث الاجتماعية وخاصة في بيئاتنا الانتقالية، والذي جعلها مقولبة بما تمليه عليها أدواته، وهو كما سبق وأشرنا آنفاً؛ أنه قد حدث لها تورط مع هذه المناهج التي أصبحت لا ترى في غيرها بديلاً وهي بذلك تخاف - ليس وفقط- ، من جرأة التغيير وإعادة الإنتاج لتلك الأدوات إنما، تخاف حتى من مسائلتها "الخوف من مسائلة المنهج"، أي العمل وفق مقاربة منهجية واحدة، بنظرة حصرية وليست متسعة، أي بما تفرضه طبيعة البحوث والدراسات والظواهر الاتصالية في حد ذاتها، فتحصر سبل الوصول إلى نتائج علمية في استخدامها دون غيرها من المقاربات النظرية والمنهجية، وهذه العقدة هي أسباب عجزها عن الانطلاق والتطور والتقدم في إنتاج حقل معرفي ومنهجي متكامل يفي بالإحاطة بمجمل أبعاد الظاهرة الاتصالية ذات الطبيعة المعقدة والمتداخلة الفروع المعرفية، في جامعاتنا وبيئاتنا الاجتماعية.

[10] نصر الدين لعياضي، الرهانات الفلسفية والإبستيمولوجية للمنهج الكيفي، نحو آفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، أبحاث المؤتمر الدولي، الإعلام الجديد، تكنولوجيا جديدة، لعالم جديد، جامعة البحرين، 2009، ص:10.

[**] المأسسة المعرفية والمأسسة الاجتماعية، هما مفهومان أطلقهما Olivesi، حيث يشير الأولى إلى صياغة تساؤلات البحث، الإشكاليات، بناء الموضوعات، وإلى التراكم النظري والمنهجي، بينما يشير الثانية إلى إلى طرق تنظيم البحث والتدريس وكذلك البنيات الاجتماعية لإعادة تكوين الباحثين، بالإضافة إلى نظم النشر...، نقلا عن عزيز لعبان، 2014.

[11] أنظر عزيز لعبان، مرجع سبق ذكره، ص:41.
[12] معتوق فتيحة، علوم الإعلام من الفلسفة إلى الإبستيمولوجيا، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 23، 2014، ص:36.
[13] المرجع نفسه، ص:37.
[14] عزيز لعبان، المرجع نفسه، ص:38.

[15] علي قسايسية، المنطلقات النظرية والمنهجية لدراسات التلقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2006، ص: 160.
[16] المرجع نفسه، ص: 162.
[17] المرجع نفسه، ص: 163.

[18] عزيز لعبان، مرجع سابق، ص: 56.

[19] المرجع نفسه: ص:57.

[*] تنطلق من طينة مجتمعاتنا الاجتماعية والثقافية الأنثروبولوجية المعاشة، وبيئتها الاقتصادية والسياسية الأيديولوجية والتاريخية المُساسة، دون استيراد تاريخ طبيعي أو تقني، أو واقع حاصل في بيئات اجتماعية مغايرة، ومحاولة إيجاد واقع له في بيئاتنا، بعبارة أخرى ضرورة الانطلاق من مفاهيمنا الخاصة بنا وإعطاء الاعتبار لكل ما يمكن المساهمة في تشكيلها في الحياة الاجتماعية الديناميكية.

[20] عزيز لعبان، مرجع سابق، ص:59.

المراجع

1- آلان لارامي، برنار لافالي، البحث في الاتصال، عناصر منهجية، ترجمة فضيل دليو وآخرون، مخبر علم الاجتماع الاتصال، جامعة قسنطينة، 2009.

2- موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة بوزيد صحراوي وآخرون، الطبعة الثانية، دار القصبة، 2006.

3- كارل بوبر، منطق البحث العلمي، ترجمة: محمد البغدادي، المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة العاشرة، بيروت، لبنان.

4- حسني عوض، التعدد المنهجي في العلوم الاجتماعية، اتجاه حديث في البحث العلمي، مجلة ينابيع، العدد الثالث، 2010.

5- عزيز لعبان، عن فكرة التناول المتعدد التخصصات في علوم الإعلام والاتصال، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 22، جامعة الجزائر 3، 2014.

6- نصر الدين لعياضي، الرهانات الفلسفية والإبستيمولوجية للمنهج الكيفي، نحو آفاق جديدة لبحوث الإعلام والاتصال في المنطقة العربية، أبحاث المؤتمر الدولي، الإعلام الجديد، تكنولوجيا جديدة، لعالم جديد، جامعة البحرين، 2009.

7- معتوق فتيحة، علوم الإعلام من الفلسفة إلى الإبستيمولوجيا، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 23، 2014.

8- علي قسايسية، المنطلقات النظرية والمنهجية لدراسات التلقي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2006.